محاضرة رقم ١٠	
الكلية	التربية للعلوم الانسانية
القسم	التاريخ
المادة	تاريخ العراق الحديث
المرحلة	الثالثة
السنة الدراسية	٢٠٢٣ -٢٠٢٤م
الفصل الدراسي	الاول
المحاضر	م. د: عداي إبراهيم مجيد حوران
العنوان باللغة العربية	الإدارة العثمانية في العراق
العنوان باللغة	**Ottoman administration in Iraq**
المصادر والمراجع	ايناس سعدي عبد الله ، تاريخ العراق الحديث ١٢٥٨ -١٩١٤
	علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث
	جعفر عباس حميدي ، تأريخ العراق الحديث

الإدارة العثمانية في العراق

اهتم العثمانيون منذ بدأ سيطرتهم على الوطن العربي في القرن السادس عشر والتي استمرت قرابة أربعة قرون بتثبيت دعائم حكمهم وتنظيم الإدارة والمجتمع مستندين في ذلك الى مصدرين أساسيين : أولهما النظم التي كانت متبعة في مختلف أنحاء الدولة العثمانية ، وثانيهما: النظم والقوانين التي كانت سائدة في الأقطار العربية قبل دخولهم إليها .

أسست الدولة العثمانية خلال حكمها في العراق ولا سيما بعد عام ١٥٣٤ تنظيمات في مجالات ونواحي عدة منها في الجوانب السياسية و الإدارية والقضائية والعسكرية وفي الضرائب فوضعت تقسيما اداريا واضحا في العراق وقد طبق العثمانيون في العراق نظام الايالات المعمول به في بقية انحاء الدولة العثمانية وقسم العراق في بداية على خمس ولايات وهي بغداد والموصل والبصرة وشهرزور (كركوك) والأحساء ..

التنظيم السياسي والإداري:

أ _ الخليفة : كانت الخلافة العثمانية إحدى الاسس التي ارتكزت إليها فلسفة الحكم العثماني ، فقد عدّ العثمانيون دولتهم استمراراً للدولة العربية الإسلامية(الخلافة العباسية)التي سقطت في عام ١٢٥٨، وادعوا انهم اصحاب رسالة تدعوهم الى تحقيق أهداف الإسلام الكبرى ومنها حدود الإسلام وتوسيعها وحمايتها من الأطماع الأجنبية والمحافظة على العقيدة الإسلامية ، وحينما احكم السلطان العثماني سليم الأول سيطرته على مصر عام ١٥١٧ حرص على مقابلة محمد متوكل آخر الخلفاء العباسيين في القاهرة آنذاك وعامله بما يستحقه من تبجيل واحترام ثم اصطحبه إلى استانبول .

تناول المؤرخون رواية تنازل الخليفة العباسي محمد متوكل عن الخلافة للسلطان العثماني سليم الأول بين مؤيد ومعارض ولكل طرف استند إلى مصادره الخاصة ومن الذين ذكروا رواية تنازل عن الخلافة المؤرخ دوسون في كتابة" ملحمة عامة للإمبراطورية العثمانية " بيد أنه لم يذكر المصدر الذي يستند إليه ، ومن المؤرخين الذين اشاروا الى نفس الرواية منهم محمد فريد و

ولين بول و مارك سايكس وآخرون ، كما أن بعض المرتبطين بالسلطان سليم الأول كانوا يطلقون عليه لقب الخليفة ، ومن هؤلاء معاصره ابن زنبل وقد لقب بركات شريف مكة السلطان سليمان القانوني عام ١٥٢٠ بلقب (خليفة الله) ، لاتؤيد المصادر الحديثة الرأي الذي يقول بحدوث تنازل خاصة وأن العثمانيون لا يمتلكون شرط الذي يتوفر بالخلافة هو الانتماء بالنسب إلى قريش ، فضلا عن ذلك أن العثمانيين لم يستخدموا مصطلح خليفة أثناء سيطرتهم على الوطن العربي إنما اكتفوا بلقب بالسلطان ، ومن هنا كانوا يفضلون لقب خادم الحرمين الشريفين ، أن المؤرخين الذين أنكروا حادثة التنازل يشيرون إلى عدة أدلة منها:

١ـ لم يرد في كتابات المؤرخين الرسميين الذين اصطحبهم السلطان سليم الأول معه الى مصر مما يدل على أن الخليفة المتوكل على الله تنازل عن الخلافة للسلطان سليم .

٢ـ أن أقرب المؤلفات التاريخية إلى عهد السلطان سليم وهو معروف باسم " تاج التواريخ " لمؤلفه سعد الدين ابن شيخ الإسلام الذي صاحب سليم أثناء غزوه لمصر لا يذكر شيئاً عن التنازل .

٣ـ أن نقود السلطان سليم لا تحمل لقب الخليفة .

٤ـ أن الخطباء في مصر ذكروا سليماً بلقب السلطان.

٥ـ أن سلطان سليم الأول كان يبعث الرسائل إلى ابنه ونائبه في اسطنبول الأمير سليمان القانوني يخبره فيها بتفاصيل الاحداث ولم يرد في رسالة أي خبر تنازل المتوكل على الخلافة له.

٦ـ أن لقب لخليفة فقد أهميته منذ زمن طويل وإن الأمراء الضعفاء من السلاجقة والموحدين والهنود و الجلائريون تلقبوا بهذا الإسم .. وغيرها من الادلة التاريخية .

لعل أول نص رسمي ورد فيه الخليفة هو معاهدة كوجك كينجاري التي وقعت عام ١٧٧٤ بين السلطان العثماني عبد الحميد الأول وامبراطورية روسيا كاترينه ثانية ، وبموجب

هذه المعاهدة وافقت روسيا أن يكون السلطان العثماني خليفة المسلمين وله حق في حمايتهم في شبه جزيرة القرم وهذا ينسجم مع السياسة الإسلامية التي اتبعتها الدولة لمواجهة الحركات القومية .

ومهما يكن من أمر فإن الرواية الشائعة عن تنازل لا تستند إلى أساس تاريخي ، وخاصة سرعان ما بدا يحتل أهمية كبيرة في القرن الثامن عشر وذلك حينما بدأت علامات الانحلال وتدهور الدولة وانحطاطها .

ب _ السلطان والحكومة : كان السلطان العثماني يطلق عليه اسم (خنكار)أو باديشاه السلطان الاعظم أو الرئيس الأعلى للدولة والجيش ويشترط أن يكون تركي الأصل ، لذلك تركز ولاءه في الدولة العثمانية إلى ال عثمان وحدهم فقط ، لقد عرفت الدولة العثمانية في التاريخ بعدة أسماء ففي عصورها الأولى أطلق عليها اسم دولة العلية ، ثم سميت سلطنة سنية ، على اثر زيادة قوتها واتساع رقعتها في ثلاث قارات اصبحت تعرف ب الإمبراطورية العثمانية أي ماتعرف ب((امبراطور لق عثمانلي) ، وارتاح العثمانيون الي الاسمين الآخرين لاحتواء كل منهما على لقب عثمانلي ، إذ نجد أن السلطان العثماني قد تمتع بسلطة عسكرية ومدنية مطلقة ويلي السلطان شيخ الإسلام وهو الرئيس الأعلى للعلماء ، وهناك صدر الاعظم أي رئيس الوزراء وكان يقوم بمساعدة السلطان بإصدار القوانين وإدارة البلاد ويطلق على الحكومة المركزية بأسم (الباب العالي) ، ويتولى الشؤون الخارجية (رئيس أفندي) وهو بمثابة وزير الخارجية .

تألفت الدولة العثمانية من وحدات إدارية وعسكرية عرفت(بالايالات العثمانية) وتنقسم إلى سناجق أي الوية وكان يعهد بشؤون الإيالة يعرف بكلر بكي أي بمعنى بك البكوات ، وقد بلغ عدد الايالات التي تألفت بها الدولة العثمانية أواخر القرن الثامن عشر حوالي (٣٢)اياله منها ١٥ كانت عربية آنذاك ، في حين أن الوضع قد تغير في القرن التاسع عشر فقد

أصبحت الدولة العثمانية تنقسم إلى وحدات إدارية سميت بالولايات وتنقسم الى سناجق والسناجق الى اقضية ومن ثم نواحي وكانت على رأس الإدارة في الولاية الوالي وفي كل لواء متصرف ، وفي كل قضاء قائمقام وفي كل ناحية مدير ناحية ، وقد بلغ مجموع الولايات العربية خلال الفترة المذكورة (١٢) ولاية و (٤) متصرفيات مستقلة وهذا الولايات هي ولاية الحجاز وبغداد والبصرة والموصل وبيروت وحلب وسوريا واليمن و طرابلس الغرب وتونس ومصر والجزائر اما المتصرفيات فهي القدس و بنغازي و دير الزور وجبل لبنان وترتبط هذه الولايات والمتصرفيات بالعاصمة استانبول ، وكان المجتمع مقسم إلي طبقتين الاولى هي الأكثرية من المنتجين للثروة من العمال والفلاحين والحرفيين وهم يدفعون الضرائب للحكام ، أما الطبقة الثانية فهم الحكام ويمثلون الأقلية ولايدفعون الضرائب ، ومن هنا يمكن القول أن السطحية كانت ابرز خصائص الحكم العثماني ، كذلك جعلت السطحية جوانب الحياة الاجتماعية من تعليم وصحة خارج مسؤوليات الحكومة العثمانية انما من مسؤولية السكان، أما واجبات الدولة العثمانية فهي :-

١ـ تنظيم استثمار الثروة التي تعود إلى السلطان

٢ـ اتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادة هذه الثروة وحمايتها.

٣ـ حفظ النظام وحماية الدولة من الخطر الخارجي وذلك بواسطة الجيش .

يلاحظ من التاريخ العثماني أن أركان الدولة العثمانية اربع هم : العسكر و العلماء و التجار و الرعية هم عامة الناس .

ج ـ الوالي : وهو برتبة وزير ، كان السلطان العثماني هو الذي يعين الولاة ومعظمهم من الاتراك أو حاشيته الخاصة ويلقب الوالي ب(الباشا) وله سلطة واسعة تصل إلى حق الاعدام ومصادرة الأموال ، كذلك لم يكن للوالي ان يتمادى في نفوذه لأن السكان كانوا يلجئون الى القاضي ورجال الدين عندما يطغى الوالي ويستبد دون رجوع للسلطان ، وكانوا يرفعون الشكاوى

مباشرة إلى السلطان، كما لم تكن مدة الوالي طويلة في الحكم أي تتروح بين سنة او ثلاث أو اقل من ذلك حسب الوضعية والظروف، فضلاً عن ذلك كان الوالي في الولايات العربية راتباً سنوياً يسمى (ساليانه) ويجمع الوالي بين السلطتين المدنية والعسكرية بالإضافة إلى ذلك يقف الى جانبه في أركان الولاية هم نائبه الكتخدار مسؤول الأمن و والدفتردار مسؤول المال وتسجيل إيرادات ومصروفات الدولة بسجل خاص و المكتوبجي أي مسؤول عن تحريرات الولاية و الخزنه دار امين الخزانه الخاصة و اغا الانكشارية قائد الحماية العسكرية للولاية ، وتسند مهام الأمور القاضية الى القاضي ، وهو الشخصية الثانية بعد الوالي من حيث الأهمية والمكانة مسؤول عن تطبيق العدل والاهتمام بالمسائل الشرعية والإشراف على جميع الضرائب ومراقبة الأسواق وكذلك مراقبة سلوك الوالي ويساعده موظفان الاول : بلقب (صوباشي) وهو رتبة عسكرية بمثابة رئيس الشرطة في وقت السلم وقائد للفرقة في نفس الوقت والثاني) : احتساب اغاسي) أي المحتسب وواجبه معاونة الصوباشي ومراقبة الأسواق ، إضافة إلى العديد من الموظفين، وكذلك ايضاً هناك نقباء الإشراف في عواصم المدن العربية وهم الإشراف الذين يعودون نسبهم الى نسب الرسول محمد صلى الله عليه وسلم ومعظمهم من الاسر العربية العريقة الشريفة التي اشتهرت بالعلم والسيادة والزعامة ومن هؤلاء الإشراف في مكة وال البكري في القاهرة وال الخالدي والعلمي بالقدس و آل النقيب في البصرة وآل الكيلاني في بغداد ، وكان الإشراف في العهد العثماني وقبله يقومون بدور الوسيط بين الحكام المحليين والسكان من عامة الناس

اما التنظيم الإداري خارج الولاية كان محدوداً فكل سنجق حاكم مسؤول عنه من جميع النواحي العسكرية والاقتصادية ويعين بحسب رغبة الوالي ، كما تركت ادارة العشائر الى شيوخها حسب معرفتهم للقوانيين والتقاليد العشائرية ، ويرجع ذلك إلى ضعف وعجز الدولة العثمانية بالأنظمة لبسط الحكم القوي في ولاياتها.

اما القوات العسكرية العثمانية في العراق فقد تكونت من ثلاث اصناف :

١- القوات النظامية ٢- القوات الانكشارية ٣- الطوبجية (صنف المدفعية)

اما فيما يخص التنظيمات الادارية للعراق فقد قسمت الدولة العثمانية العراق على خمس ولايات :

١_ بغداد وتضم ١٨سنجقاً أو لواء اضافة الى المركز.

٢_ الموصل وتضم ٦ مناطق

٣_ شهرزور وتضم ٢١سنجقاً

٤_ البصرة ولم يكن بها أي سنجق بسبب التركيبة العشائرية فيها.

٥_ الأحساء

_ ساد العراق خلال تلك حقبة نوعاً من الاستقرار دامت قرابة النصف قرن ، وأدرك السلطان العثماني سليمان القانوني اهمية العراق وان ضياعه يعني تجدد الأطماع الإيرانية في المنطقة ، اختار العثمانيون ولاة امتازوا بالبسالة والشدة على العراق ، شيد أولئك الولاة عدد من الجوامع والمدارس أبرزها (جامع الملوية) الذي شيدة مراد الرابع ، كما عمر والي بغداد سنان باشا (جامع الصياغة) وبنى حسن الباشا (جامع الوزير)، أما الحركة التجارية فنشطت وأصبحت بغداد مركزاً تجارياً وفيها بضائع تباع بأسعار رخيصة ودار لضرب النقود.

اخذ الوضع في العراق بالتدهور و بدأت الفوضى بالانتشار مع مطلع القرن السابع عشر وكثرة الحركات الانفصالية بسبب حالة الضعف التي دبت في أوصال الدولة العثمانية نتيجة لعدة عوامل منها:-

١_ ضعف شخصية سلاطين الدولة الذين تولوا الإدارة العثمانية .

٢_ تضاؤل قدرات وقابليات الولاة .

٣_ تدخل الحريم في شؤون الدولة .

٤_ هبوط قيمة العملة .

٥_ تزايد قوة أعداء الدولة العثمانية ولاسيما روسيا ، اذ ادت تلك العوامل الى اعادة احتلال الصفويين لبغداد عام ١٦٢٣.